فهو تصور كادراك المحكوم عليه او المحكوم به او النسبة الحكمية لا على الوجه السابق
لادراك مع شكك في النسبة الحكمية او توهمها فان الشك فيها او توهمها
بدون تصورها محال فالتصديق على هذا بسيط لكن يشترط في وجوده الادراكات
الثلاث اي ادراك المحكوم عليه وادراك المحكوم به وادراك النسبة الحكمية وهذا
ما ذهب عليه الحكما وهو كما قال السيد الحق لا ما ذهب اليه الامام من ان التصديق
مركب من هذه الادراكات الثلاث والادراك الذي هو الاذعان وهذا الادراك
الرابع هو الحكم عند متقدمي المنطقيين وهو كما قال السيد الحق لا ما ذهب اليه
متاخروهم من ان الحكم ليس بادراك وانما هو فعل للنفس ثم هو على القولين عين
التصديق ان قلنا لانه بسيط وجزؤه ان قلنا انه مركب وقولي ضرورة الى اخره
اي وكل من التصديق والتصور حوى بالضرورة اي بالدليل الضروري اي القطعي
وهو الرجوع الى الوجدان ضروري ونظري فكل منهما ينقسم الى ضروري اي بديهي
لا يتوقف حصوله على نظر كتصور الحرارة والبرودة وكالتصديق بان النفي
والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ونظري يتوقف حصوله على نظر كتصور العقل
والانسان وكالتصديق بان العالم حادث وقد يقع في ذلك النظر الخطا لان
الفكر الذي هو النظر او طريقه على ما تقدم تحقيق ليس بصواب دايما كيف وقد ناقض
العقل بعضهم بعضا بل الانسان الواحد لنفسه فلاجل ذلك وضعوا القانون الذي به
تصون الفكر عن الخطا وهذا القانون المنطق فهو قانون تصون الفكر عن الخطا
سمي بذلك لانه يحصل بسببه الاقتدار على النطق الظاهري والاصابة في الباطني
اعني ادراك الكليات والنطق يطلق على كليهما فالمنطق مصدر ميمي على وجه المبالغة
او اسم موضوع وانما كان قانونا لان مسايله قوانين كلية منطبقة على جزئياتها
اي قواعد كلية تشتمل على فروعها باعتبار انها اذا جعلت كبرى لصغرى سهلة الحصول
تخرج الفروع من القوة الى الفعل كما اذا علم الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية
علم ان كل الباقي حيوان ينعكس الى بعض الحيوان انسان وقولنا به تصون الفكر عن
الخطا اي بمراعاته يحصل ذلك والا لزم ان لا يعرض للمنطقي خطا اصلا وليس كذلك
فانه ربما يخطي لاهمال القانون وخرج بذلك النحو والصرف ونحوهما من القوانين

التي

التي يصان بمراعاتها اللسان عن الخطا وقولي الموضوع الى اخره الذي بدل من المضاف
اليه اي قد موضوع المنطق المعلوم لا مطلقا بل من حيث كونه موصلا للمجهول كالمعلوم
التصوري من حيث كونه موصلا للمجهول التصوري كالحيوان الناطق الموصل للانسان
والمعلوم التصديقي من حيث كونه موصلا للمجهول التصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير
حادث الموصل لقولنا العالم حادث وانما كان موضوع المنطق ذلك لانه يبحث فيه عن
الاعراض الذاتية له وذلك لانه يبحث فيه عن ايصاله الى المجهول التصوري والتصديقي
وذلك عرض ذاتي له وما يبحث في العلم عن الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم حد
الاعراض الذاتية للشي هي التي تلحق الشي لما هو هو اي لذاته كالتعجب اللاحق لذات
الانسان او لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة التعجب وتقابلها الغريبة
وهي اللاحقة للشي لامر خارج عنه اعم منه كالحركة انه حيوان او لامر خارج عنه مساو له
كالضحك العارض للانسان بواسطة اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهو اعم من
الابيض وغيره او اخص منه كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان او مباين له
كالحرارة العارضة للماء بواسطة النار قوله دلالة اللفظ على تمام معناه الذي وضع له
وضعا له دلالة المطابقة او جزئه تضمن او ما لازمه في الذهن الالتزام وهو مفرد
وهو الذي بجزئه لا يقصد جزء المراد ومركب سواه شرع في مباحث الالفاظ
ولا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بها فانه انما يبحث عن الموصل للمجهول التصوري
والموصل للمجهول التصديقي كما علم مما تقدم وهما لا يتوقفان على الالفاظ لكن لما كانت
افادة المعاني واستفادتها متوقفين بحسب العادة عليها حتى كان المتفكر يناجي
نفسه بالفاظ متخيلة صارت مقصودة بالتبع فينبغي ان يتعرض لاحوالها من حيث
الدلالة على المعاني والدلالة هي كون الشي بحيث يلزم من العلم به العلم او الظن
بشي اخر ومن الظن به الظن بشي اخر فالشي الثاني هو المدلول والشي الاول
الدال وسمي دليلا برهانيا وبرهانيا ان لم يتخلل الظن والا فدليلا اقناعيا
وامارة والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما اما وضعية
ان كان للوضع فيها مدخل ولو توهما كدلالة الالفاظ والافعال الموضوعة علما
وضعت هي له ودلالة المجردات بين العوام واما طبيعية ان كانت لاقتضا طبع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)